تطور واصلاح النظام المصرفي في اليمن

احمد البواب

ضبط ايقاع السياسة المالية فتح المجال أمام الاقتصاد الوطني للاستقرار والنمو

يمثل النظام المصرفي في أي بلد من البلدان انعكاساً حياً للمستوى الاقتصادي ولنمط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة، ويعكس مستوى تطور هذا البلد أو ذاك اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً إلى جانب درجة الثراء المادي ومستوى الدخل للمواطن والدولة.
ويرتبط النظام المصرفي مع النظام الاقتصادي بعلاقات عضوية وتأثير تبعي متبادل متطور احدهما يحتم بالضرورة تطور الاخر والعكس صحيح.
والنظام المصرفي في اليمن خلال التاريخ الحديث مثل امتداداً وتعبيراً عن نمطها الاقتصادي ودرجة تطورها، ومن خلال دراسة التاريخ الاقتصادي لليمن يمكن تحديد ثلاث مراحل أساسية متميزة لتطور نظامها المصرفي، وفق جملة من المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بأبعادها المحلية والاقليمية، وما شهده البلد من انقلابات سياسية جذرية وتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية نوعية شاملة، وهذه المراحل هي:

- مرحلة الاستعمار الاجنبي الممتدة من الاربعينيات حتى مطلع التسعينيات من القرن الماضي، حيث ساد التخلف الشامل ونظام اقتصادي رعوي اقطاعي ابوي متخلف.
- مرحلة ما بعد الاستقلال والثورة الممتدة من بداية الستينيات حتى يوم إعلان الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠م. فقد اتسم التطور الاقتصادي في الشطر الشمالي بنظام رأسمالي متعدد الانماط في المدينة وابوي اقطاعي قبلي رعوي في الريف، فيما اتسم في الشطر الجنوبي بنظام اشتراكي مركزي التخطيط متعدد الانماط في المدينة ونظام رعوي ابوي في الريف- وهذان التوجهان الاقتصاديان رغم تبيانهما يجمعهما تخلف البنى الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية الاقتصادية.

- مرحلة الدولة اليمنية الواحدة الممتدة من مايو ٩٠م حتى اليوم والمميزة بنظام سياسي اقتصادي ديمقراطي مبنى على الحرية الاقتصادية والتوجه الاقتصادي الراسمالي متعدد الانماط، اتسمت هذه المرحلة بنمو البنى التحتية للاقتصاد والعلاقات الاجتماعية السياسية والاقتصادية وباصلاحات بنيوية شاملة مؤسسية وتشريعية ومصرفية.

المرحلة الأولى:

أ- في شمال الوطن

في هذه الفترة التي تميزت بالسيطرة الاستعمارية التركية وهيمنة النظام الامامي الكهنوتي لأسرة (آل حميد الدين) لم تشهد البلد أي شكل من اشكال النظام المصرفي أو المالي المنظم، ولم يكن ثمة أي وجود لسياسة مالية أو نقدية، وانحصر النظام المالي النقدي فيما كان يسمى ببيت المال وهو نفسه خزانة الامام التي كانت تعتمد على أساس الزكاة والفطرة وغيرها من وسائل الجباية القسرية والرسوم الجمركية، اما العملة السائدة حينها هي الريال الفضي النمساوي «ما ريا تاريزا» والذي تحددت قيمته بسعر الفضة في السوق العالمية، ويتكون من ٤٠ بقشة إلى

جانب ذلك فقد عمل الامام يحيى على صك ريال فضي اسماه (العمادي)، وكان الميزان الخارجي وميزان المدفوعات يعاني عجزاً مستمراً في نهاية الاربعينيات، ظهرت مجموعة من الوكالات التجارية الملاحية ومكاتب الصرافة التي لاتتجاوز العشرة، إلى جانب فرعين لمصرفين اجنبيين هما:
- بنك الهند الصينيه والسويس (الاندوشين) الفرنسي ١٩٤٩١-١٩٥١م.
- فرع البنك الأهلي التجاري السعودي ١٩٥٦-١٩٦٢م وكان له ثلاثة فروع في الحديدة وتعز وصنعاء.

- في جنوب الوطن

لم تشهد المحافظات الجنوبية والشرقية أي نوع من أنواع المصارف، إلاّ في العام ١٨٦٩م بعد فتح قناة السويس وإنشاء امانة ميناء عدن، والحاقها بنائب الملك البريطاني في الهند، حيث اهتمت الشركات الملاحية والتجارية البريطانية والهندية بمد نشاطها إلى ميناء عدن، ومنذ العام ١٨٧١م طورت هذه الشركات خدماتها التجارية والمصرفية، وكانت وكالة (لوك توماس) البحرية أول مكتب للصرافة في عدن ومعها وكالة شركة فهوجي دنشا الهندية. بعدها بدأت المصارف الكبرى في الهند وبريطانيا بفتح فروعها في عدن وبقية المدن وكان أولاها فرعي البنك الهندي في ٩ فبراير ١٨٩٤، واخر في مايو ١٨٩٥م، وظلت وكالة فهوجي دنشا، وبعض فروع البنك الهندي مسيطرة على سوق المال والمعاملات الائتمانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

شهدت عدن بعد الحرب العالمية الثانية ازدهاراً اقتصادياً بفعل جملة من العوامل اهمها اتساع زراعة القطن والفواكه وانشاء مصفاة عدن، وانتقال القواعد البريطانية من مصر، والعراق وشرق افريقيا إلى عدن التي اصبحت مركز قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى العام ١٩٦٩م عملت في عدن العديد من الوكالات التجارية والملاحية والمالية ومكاتب الصرافة والتحويل إلى جانب سبعة فروع لبنوك عالمية مختلفة الجنسيات.

في العام ١٩٦٣م تم تأسيس اتحاد الجنوب العربي الذي ضم كل المحميات الشرقية والغربية وامارات ومشيخات عدن، واقدم هذا الكيان الجديد على فصل منطقة عدن النقدية عن منطقة لجنة نقد شرق افريقيا، وسحب الربية الهندية من التداول.. وفي العام ١٩٦٤م انشئ الاتحاد و(مؤسسة نقد الجنوب العربي) التي اصدرت بدورها الوحدة النقدية (الدينار) والذي اصبحت العملة النقدية الرسمية للشطر الجنوبي وكان من صلاحية هذه المؤسسة اصدار العملة المحلية، ادارة والاحتياطي والرقابة على العملية المصرفية والتعامل بالصرافة والاستثمار.

المرحلة الثانية:

النظام المالي

أ- في شمال اليمن بعد الثورة:

وتمتد هذه المرحلة من انتصار الثورة (٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م) والقضاء على النظام الامامي حتى تحقيق الوحدة اليمنية في ١٩٩٠/٥/٢١م.
وفي السياق العام لتطور النظام المصرفي والسياسات الوطنية المالية والنقدية يمكن تقسيم هذه المرحلة الى فترتين:

١- الفترة الاولى: ويشمل السنوات من ١٩٦٢-١٩٧٠م:

اتسمت هذه الفترة بعدم الاستقرار السياسي والحرب ضد القوات الملكية وتوطيد انتصار الثورة والدفاع عن الجمهورية الوليدة، إلاّ أنها شهدت اول تحول نوعي على طريق بناء النظام المصرفي الجديد عبر جملة من الإجراءات المالية والاقتصادية المهمة ابرزها:

- عقد أول مؤتمر اقتصادي في الشطر الشمالي خلال الفترة (٢٥-٢٦) اكتوبر ١٩٦٢م بمشاركة كبار تجار البلد في الداخل والخارج واتخذ المؤتمر جملة من القرارات والتوصيات التي مثلت حينها رؤية مستقبلية ناجحة لماهية ودور الاقتصار الوطني، اهمها على الاطلاق التوجيه بانشاء أول مصرف وطني يسمى (البنك اليمني للانشاء والتعمير)، وفي هذا المؤتمر تم الإعلان عن الجمعية التأسيسية للبنك واصدار نظامه الأساسي.

- اصدار رئيس الجمهورية والقائد العام حينها قراراً جمهورياً يقضي التوقيع بانشاء بنك وطني وتسميته، ولم يتضمن القرار أي من الأحكام الخاصة برأس مال البنك وادارته ومهامه.. وغيرها من الأحكام الخاصة بانشاء البنوك.
لقد مثل انشاء البنك اليمني للانشاء والتعمير في ٦٢/١٠/٢٨م حدثاً اقتصادياً ومالياً وطنياً عظيماً فهو يعتبر أول مؤسسة وساطة مالية يمنية ١٠٠% مالياً وبشرياً، واللبنة الأولى لريادة وبناء الاقتصاد الحديث وكان خلال الفترة ٦٢-١٩٧٠م يمثل بنك البنوك.

- خلال هذه الفترة وفي اواخر العام ١٩٦٢ انشأ بنك مصر فرعاً له في تعز اختصرت مهماته على تقديم الخدمات للقوات المصرية في اليمن.
- في ١٩٦٤/٢/٣م انشئت لجنة النقد اليمنية واصدار عملة ورقية جديدة حددت مهامها بالتعاون مع البنك اليمني للانشاء والتعمير في اصدار العملة الوطنية الريال وإدارة عملياتها.

- في عام ١٩٦٥م صدر القرار الجمهوري بالغاء التعامل بالريال القديم ماريا تريزا.
- في العام ١٩٦٧م انشئت هيئة الرقابة على النقد بعد أن شهد الريال اليمني تدهوراً متسارعاً في قيمته وصلت في منتصف عام ١٩٧٠ إلى ١٢ وبالنسبة للدولار عوضاً عمّا كان عليه سابقاً واحد دولار للريال واسندت اليها مهام الرقابة على النقد بالنسبة للتحويلات المنظورة وغير المنظورة إلى جانب ذلك اصدار تراخيص الاستيراد والتصدير.

خلال هذه الفترة وبالتحديد منذ منتصف العام ٦٤م كان البنك اليمني ولجنة النقد اليمنية كممثل لوزارة المالية الجهتين المخولتين برسم وتنفيذ السياسات النقدية في الشطر الشمالي.. وحددت اتجاهات السياسة النقدية حينها في المحافظة على سعر الريال اليمني مقابل الشلن والجنيه الاسترليني وتمويل العجز في الميزانية وفي ميزان المدفوعات.

وفي هذه الفترة ايضاً كان الريال مرتبطاً عملياً وليس رسمياً بالجنيه الاسترليني وعلى أساس السعر المتفق في سوق لندن بالنسبة لارتباطه بالعملات الأخرى القابلة للتحويل كما كانت هناك ثلاثة اسعار لقطع الريال للحكومة، وللهيئات الدبلوماسية، وللمصارف التجارية والأفراد.

٢- الفترة الثانية الممتدة من ١٩٧٠- ١٩٩٠م:

وتبدأ هذه الفترة بانضمام الشطر الشمالي إلى صندوق النقد الدولي في العام ١٩٩٧٠م وفي ١٩٧١/٧/٢٧م انشئ البنك المركزي اليمني وبانشائه.

وضعت الأسس التشريعية والعملية واللبنات الصحيحة الأولى لبناء نظام مصرفي بالمفهوم الاقتصادي في الشطر الشمالي (سابقاً) حيث شرع البنك في ممارسة جميع صلاحيات المصارف المركزية وتركزت في يده جميع الصلاحيات المالية والنقدية التي كانت تقوم بها كل من لجنة النقد اليمنية، هيئة الرقابة على عمليات النقد، البنك اليمني للانشاء والتعمير، وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد.. واسهم البنك من خلال دوره العملي في تطوير النظام المصرفي في البلد، من خلال ممارسة سياسته النقدية في التحكم بسعر الصرف الخارجي والعمل على تحقيق استقرار اسعار الصرف، حيث الغيت النظم العديدة لأسعار الصرف المطبقة للريال، وتم الاخذ بسعر موحد للدولار يعادل السعر السائد في السوق الحرة وقدرت حينها خمسة ريالات للدولار الواحد واخضاع هذا السعر لما هو سائد في السوق والغاء تدخل السلطة النقدية في تحديد الصرف، وقرر البنك المركزي في ديسمبر ١٩٧١م مسايرة الريال للدولار في نسبة الانخفاض التي اعلنتها الولايات المتحدة.
كما قام البنك بالغاء قانون الرقابة على النقد الاجنبي كخطوة مهمة لمواكبة التطورات الاقتصادية الجديدة وسياسة الانفتاح وحرية تحرك رؤوس الأموال ونتيجة لازدياد حجم الارصدة الخارجية اتخذ البنك في مايو ١٩٧٢م قراراً يهدف إلى استقرار اسعار الصرف السائدة ومنع أي تذبذب غير طبيعي فيها عبر الزام البنوك بالتقيد بأسعار الصرف المعلنة من قبله.

- في العام ١٩٧٢م صدر قانون البنوك، لكن البنك المركزي اليمني قد منح العديد من التراخيص بانشاء البنوك، وخلال الفترة الممتدة حتى ٩٧٩١/٦/٠٣م وصل عدد فروع البنوك التجارية الاجنبية والعربية إلى جانب البنوك المحلية الى ١٣ بنكاً منها بنك حكومي واحد وخمسة بنوك ملكية مختلطة وسبعة بنوك اجنبية وعربية فيما بلغ إجمالي رأس المال المدفوع لهذه البنوك (٣٩٩,٤٠٠,٩٠٧) ريالات، ووصل عدد فروعها في مدن الجمهورية إلى (٢٥) فرعاً.

إلا أن هذا الهيكل المصرفي لم يستمر ثابتاً بأسماء مؤسساتها وخلال الفترة من ٨٠- ١٩٨٩م تغيّر هذا الهيكل بالزيادة والنقص، وان ظل عددها ١٣ فرعاً إلاّ ان هناك فروعاً جديدة فتحت وحلت محل أخرى اغلقت، فيما وصل عدد الفروع نهاية العام ٨٩ في مدن الجمهورية إلى ١٣٠ فرعاً.

- في العام ١٩٧٣م اصدر البنك المركزي لائحة لتنظيم أعمال الصرافة حيث كان يوجد ١٣٤ مكتباً منها ٨٠ مكتباً مرخصاً، وحظرت اللائحة مزاولة مهنة الصرافة دون موافقة البنك وتحديد الشروط التي يجوز ولا يجوز فيها ممارسة الصيرفة.
اصدر البنك المركزي اليمني قراراً بانشاء وبدء العمل في غرفة المقاصة ابتداء من سبتمبر ١٩٧٥م وبفعل ذلك تطورت عملية المقاصة من مبلغ «٨.٥١٣» مليون ريال في يونيو ٦٧٩١م إلى مبلغ (٢٢) ملياراً في نهاية ١٩٨٩م.
في العام ١٩٧٥م اصدر البنك المركزي عملة مساعدة للريال هي الفلس وقسم الريال إلى (١٠٠

فلس) بدأ التداول بها لتحل محل البقشة المعمول بها منذ الوجود التركي.
في هذه الفترة شهدت البلد ظهور المؤسسات المالية غير المصرفية مثل صندوق الضمان الاجتماعي، وصندوق التقاعد والشركة اليمنية للاستثمار والتمويل إلى جانب خمس شركات وطنية ومختلفة للتأمين.

ب- النظام المالي جنوب اليمن بعد الاستقلال:

تميز تطور النظام المصرفي خلال هذه المرحلة بفترتين مختلفتين تحكمهما طبيعة التوجهات السياسية والاقتصادية التي مر بها الجنوب قبل الوحدة.
الفترة الأولى وهي الممتدة من ٦٧/١١/٣٠م حتى ١٩٦٩/٦/٢٢م وسار التطور الاقتصادي في الاتجاه الراسمالي وخلال هذه الفترة مثل النظام المصرفي للدولة المستقلة امتداداً ثابتاً لما كان عليه في حكومة اتحاد الجنوب العربي، حيث يوجد فروع لثمانية مصارف سته منها اجنبية (بريطانية، هندية، باكستانية) وفرع لمصرف اردني وبنك الجنوب العربي وهو مشترك هندي بريطاني.
وظلت هذه البنوك تعمل بنفس الاساليب والنظم التي كانت تعمل بها قبل الاستقلال تحت ادارة مجلس المديرين وتحت اشراف ورقابة مؤسسة نقد الجنوب العربي التي غيرت اسمها الى مؤسسة النقد الجنوب اليمني في العام ١٩٦٨م وكذلك ظل الحال بالنسبة للوكالات وشركات التأمين.

٣- الفترة الثانية وتمتد من ٦٩/٦/٢٢ حتى الوحدة في هذه الفترة استولى يسار الجبهة القومية على السلطة في الجنوب وشرع في تحولات اقتصادية اشتراكية مبنية على سيطرة الدولة على وسائل الانتاج والتخطيط المركزي، وانعكس ذلك على النظام المصرفي الذي بدأ في التطور على قاعدة تجميع ووحدة المؤسسات المصرفية بدلاً عن التعددية السابقة.

وفي ٢٧ نوفمبر ١٩٦٩م صدر قانون التأميم الذي نص على اخضاع جميع فروع المصارف التجارية وشركات التأمين واعاد التأمين العاملة في البلد للملكية العامة وتوجيهها في خدمة التنمية الاقتصادية وتضمن القانون توجهات إعادة تنظيم الجهاز المصرفي عبر دمج كل فروع البنوك التجارية في مصرف واحد وشركات التأمين في شركة واحدة.. وانشاء هيئة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي واداري مقرها مدينة عدن وتسمى هيئة المصارف، كما تضمن القانون انشاء مؤسسة النقد اليمنية.. وكانت من ضمن مهام هيئة المصارف تهيئة الشروط المصرفية والاقتصادية الضرورية لتوحيد المصارف في مصرف وطني موحد.

- في العام ١٩٧١م تم تأسيس (البنك الأهلي لليمن الجنوبي) على قاعدة دمج المصارف الثمانية المؤممة وبرأس مال قدره ١,٥ مليون دينار مدفوع نقداً وتتولى هيئة المصارف مهمة ادارته الى جانب واجباتها في وضع السياسات المصرفية وفق التوجهات الجديدة وخدمة القطاع العام والوطني الخاص.

- في العام ١٩٧٢م صدر قانون (النظام المصرفي) الذي تضمن انشاء مصرف اليمن المركزي الذي تولى جميع واجبات واختصاصات ومهام المصرف المركزي للدولة، والغاء هيئة المصارف ومؤسسة النقد اليمنية.

ويتولى (مجلس ادارة النظام المصرفي) مهمة متابعة تنفيذ السياسة الخاصة بدور النظام المصرفي في التنمية، وجميع شؤون (مصر اليمن، والبنك الأهلي اليمني) وهو ما ظل سارياً حتى قيام الوحدة.

- تميزت السياسة النقدية في الجنوب خلال مرحلة مابعد الاستقلال حتى الوحدة بقدرة مصرف اليمن على المحافظة على استقرار وثبات قيمة صرف الدينار، وما يتمتع به النظام المصرفي من استقلالية كاملة عن تدخل اجهزة الدولة في اتخاذ القرارات ووضع السياسات المالية.

تطور النظام المصرفي في ظل دولة الوحدة:

جاء تحقيق الوحدة اليمنية في ظل متغيرات سياسية واقتصادية دولية غاية في التعقيد، ويمكن اعتبارها نقطة للتحول النوعي في سياق التطور التاريخي للبشرية، والتي كان لها أثرها ومترتباتها السلبية التي مست كل دول وشعوب العالم وكان لهذه المتغيرات العالمية آثار ونتائج سلبية سياسية واقتصادية على اليمن بشكل عام وعلى النظام المصرفي والسياسة النقدية المالية بشكل خاص.فقد تزامن الإعلان عن دولة الوحدة مع حرب الخليج الثانية وطرد لأكثر من ٧٥٠ ألف مغترب يمني حرموا البلاد من عائداتها وشكلوا عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني، كما أدى انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي إلى حرمان اليمن من المساعدات التي كانت تحصل عليها من هذه الدول.

أما على الصعيد الوطني فقد تعاظمت الصعوبات الاقتصادية جراء ارتفاع التكاليف المالية لاندماج مؤسسات الوحدة حيث وصل الانفاق على الباب الأول في الستة الأشهر الأولى من العام ١٩٩١م إلى (١٣) مليار ريال وبزيادة قدرها ٢٢٠% خلال عام لتصل إلى ما نسبته ٧٠% من الموازنة العامة للدولة. واستمرت هذه التكاليف في تصاعد مستمر بفعل الترتيبات الوظيفية والترقيات إلى جانب نمو النفقات الأخرى في أبواب الموازنة، الأمر الذي حال دون إصدار الموازنة خلال العامين ٩٣- ٩٤م.
وخلال ١٤ عاماً من عمر الوحدة مر القطاع المصرفي بمرحلتين متميزتين في تطوره المعاصر هما المرحلة الأولى من ٩٠/٥/٢٢ وحتى بداية العام ١٩٩٥م.

المرحلة الثانية: من ١٩٩٥ حتى الآن:

المرحلة الأولى: تميزت بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، كانت فيها السياسة النقدية والسياسية المالية- انعكاس للوضع السائد في البلد- تمر بأزمة واقتصرت فقط على طبع كمية كبيرة من الأوراق المالية وضخها في شريان الاقتصاد الوطني.
فيما اقتصر دور البنك المركزي على استلام الإيرادات وتنفيذ عمليات الصرف. ويمكن القول أن السمات الأساسية للنظام المصرفي في دولة الوحدة خلال هذه المرحلة تميز بالطابع الانتقالي والأزمة الخانقة.

أما الهيكل في النظام المصرفي فقد ظل خلال هذه المرحلة تقريباً كما كان عليه دون تطور فقد كان الجهاز المصرفي يتكون من ١٣ مصرفاً منها ٩ مصارف تجارية و(٣) مصارف متخصصة إلى جانب مؤسستان نقديتان (البنك المركزي صنعاء) و(مصرف عدن) إلى جانب المؤسسات العامة غير المصرفية.
خلال هذه المرحلة شهد النظام المصرفي ابتداء من العام ٩١م جملة من التحولات النوعية المهمة في تطوير النظام المصرفي أبرزها:

توحيد ودمج المصرفين المركزيين في مصرف واحد (البنك المركزي اليمني وتوحيد ترتيبات الاحتياطي القانوني والنقدي في المحافظات الجنوبية إلى المستويات السارية في المحافظات الشمالية والبالغة ٣٠ %- ١٠ % من الودائع التي تقل فترة استحقاقها عن سنة واحدة.

- توحيد اسعار الفوائد على القروض والسلفيات والودائع.
والسماح للمصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة ١٠٠% من النقد الاجنبي الذي تشتريه محلياً وبزيادة قدرها ٥٠ % عن ما كان محدداً لها سابقاً.
توحيد التعرفة المصرفية على جميع العملات ورفع رؤوس اموال المصارف التجارية مع عدم منح أية تسهيلات تتجاوز ١٥% من رؤوس أموالها.
- تثبيت سعر موازي للريال مقابل الدولار بـ(٨٤) ريالاً.
- ارتفاع نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل ٣% وهو معدل مقبول اذا ما قورن بالاوضاع الاقتصادية والمالية الصعبة حينها.

اتسمت السياسة النقدية في هذه المرحلة بالتقلب بين العجز والاستقرار النسبي ومحاولة البنك المركزي المحافظة على الريال بالقدر الممكن من خلال جملة من الوسائل السياسية المصرفية والنقدية كتنظيم سقوف الائتمان نسب الاحتياطي وهامش التامين على الاعتمادات ونقل حسابات المؤسسات العامة من البنوك التجارية إلى البنك المركزي وتغير أسعار الصرف بالنسبة للريال وفق ما تقتضيه مصلحة البلد الاقتصادية، كما حرص البنك على تطوير القطاع المصرفي وخدماته، واتخاذ الإجراءات الفاعلة لامتصاص أكبر قدر من السيولة النقدية وتحقيق التوازن بين نموالكتلة للسلع والخدمات وبين نمو الكتلة النقدية.

أما على صعيد القروض الخارجية فقد تركزت سياسة البنك المركزي في الحرص على سداد احتياط القروض الاجنبية وفوائدها المستحقة في مواعيد وعدم التعاقد على قروض جديدة نتيجة ارتفاع الفوائد واستمرارية الاعتماد على القروض الميسرة طويلة الاجل لتمويل المشروعات العامة واستكمال البنى التحتية الاساسية للاقتصاد وبالاعتماد الاساسي على المدخرات الوطنية من العملات الاجنبية والعمل على تنمية ايرادات الدولة بالاستفادة من انتاج وتصدير النفط.

إلاَ أن الأداء الاقتصادي في هذه الفترة وما اتسمت به من صراعات وأزمة سياسية، وصعوبات مختلفة ميزت المرحلة الانتقالية وإعادة ترتيب البيت الداخلي علاوة على الصعوبات والمتغيرات الدولية كان سيئاً ومخيباً للآمال ومنذر بأزمة اقتصادية كارثية تتمثل عواملها الداخلية في اخطاء سياسية جسيمة وغياب الرؤية لاصلاحها فيما تتمثل عواملها الخارجية في الآثار السلبية التي خلفتها المتغيرات والمعالجات الآنية التي اتخذها البنك المركزي حينها والمتمثلة في تشديد الرقابة والإشراف على البنوك التجارية ومنعها من تقديم التسهيلات الائتمانية بضمان الدوافع بالعملة الحرة أو بضمانات خارجية، أي إلى جانب منعها من التعامل في سوق الصرف الرسمي الموازي لحساب عملائها.. كما اقدم البنك المركزي على عدم السماح بفتح مصارف جديدة واغلاق مكاتب الصرافة والتحويل للحيلولة دون التلاعب بأسعار العملة الوطنية.. على الرغم من هذه الإجراءات الصارمة من قبل البنك إلاَ أن أداء السياسة النقدية المصرفية جسد حقيقة الواقع السياسي والاقتصادي السائد خلال المرحلة الانتقالة وكانت محصلة السنوات ٩٠- ٩٤م في هذا الاتجاه سلبية للغاية وتجلت محصلتها في المؤشرات الاقتصادية التالية:

أزمة سيولة في النقد الأجنبي حيث وصل صافي الأصول الخارجية للبنك المركزي مبلغ (٥.٢٤١) مليون ريال وكذلك الحال بالنسبة للبنوك التجارية.
عرض النقد وصل إلى ٣٥% وعجز من الموازنة قدر بين ١٧-٢٢% من الناتج المحلي ويمول بالاصدار النقدي الجديد.

- وتضخم وصل الى مابين ٢٧% الى ٠٠١% سنوياً، وهبوط سعر العملة الوطنية حيث وصل الدولار إلى ١٠٠ ريال في نهاية ٤٩٩١م ووصل في يونيو ٩٩٩٥م الى ٥٦١ ريال.

تعدد اسعار الصرف للدولار الواحد. السعر الرسمي ١٢ ريالاً وسعر المعاملات الجمركية ١٨ ريالاً، فيما كان سعر البعثات الدبلوماسية ٥و٥ ريال وسعر تشجيعي ٢٥ ريالاً في الوقت الذي كان فيه سعر الدولار في السوق الموازية ١٣٠ ريالاً وهذا خلق بدوره آلية للفساد المنظم وتشوهات سرية عديدة خاصة للسلع والخدمات التي تسعرها الدولة.

آما في القطاع المصرفي فقد انعكس هذا الوضع السلبي على حالة ذعر مالي وعدم يقين بقدرة الاقتصاد وتوجه محموم لشراء الدولار وكان سعر الفائدة على ودائع الادخار سالب بدرجة عالية.

ورغم تدفق النفط وتحسن أسعاره إلاّ أن الاحتياطات الخارجية وصلت إلى ما يكفي لحوالى شهر ونصف استيراد، في نهاية العام ١٩٩٥م حصل توقف تام عن سداد الديون الخارجية وقدرت المديونية الخارجية حينها مايقارب (٨,٨٦٩) مليون دولار إضافة إلى متأخرات فوائد وصلت إلى (١,١٢٢) مليون دولار وبنسبة تصل إلى ١٤٨% من الناتج المحلي الاجمالي، وفي الجانب الاقتصادي العام فقد تجلت نتائج هذه المرحلة في تباطؤ النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار وارتفاع الأسعار والانخفاض النسبي في مستوى المعيشة وتزايد حجم البطالة وارتفاع معدلات التضخم السنوية معبراً عنه بالأسعار التي بلغ رقمها القياسي لاسعار المستهلك إلى (٢٧%) عام ٩٥م فيما بلغ متوسط التغيير السنوي في الأسعار حوالي (٤٠,٣) كما اسهم النفط في ارتفاع الصادرات من السلع والخدمات من حوالي (١.٨١) مليار ريال عام ٩٠ إلى حوالي (١١١,٨) مليار ريال في ٩٥م وارتفعت الواردات خلال نفس الفترة من (٥٤,٤) مليار ريال إلى حوالي (٢١٥،٩) مليار ريال.
- المرحلة الثانية ١٩٩٥ م حتى الآن: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية بعد تثبيت دعائم الوحدة اليمنية، وانتهاء الأزمة السياسية تمكنت الحكومة من وضع رؤية اقتصادية وسياسية جديدة للمخروج من واقع الازمة الاقتصادية وتتلافى نتائجها وآثارها السلبية ومنذ مارس ٥٩٩١ تبنت الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي الذي تركزحول:

إصلاحات السياسات الاقتصادية والنقدية:

الاصلاح والتصحيح المتوسط الآجل للاقتصاد الكلي:

آما في جانب السياسات المالية والاقتصادية فقد استهدف الإصلاح السياسة المالية، السياسة النقدية والقطاع المالي، سياسة ميزان المدفوعات والقطاع الخارجي، الاصلاحات الهيكلية.

وقد أنيطت بالبنك المركزي مهمة زيادة هذه الاصلاحات وتنفيذها على الواقع العملي بشكل مسلسل ومتدرج يتلافى قدر الامكان الآثار الاجتماعية المترتبة عنه وبحيث تكون الجرعات الاصلاحية ناجحة ومن دون ان تحدث هزات اجتماعية سلبية، ففي العام ١٩٩٥م اقدم البنك على الاجراءات التالية:

تحرير اسعارالفائدة المدينة
< الغاء الفوائد على القروض المقدمة من البنك للحكومة والمؤسسات الحكومية
< تحديد فوائد الايداع التأشيرية (٢٠-٢٢%)
تخفيض سعر الصرف الرسمي الجمركي
< السماح للبنوك التعامل في سوق الصرف بالسعر الموازي الحر.

- إصدار اذون الخزانة لمدة شهر خلال ديسمبر ٩٥- فبراير ٩٦م
آما في العام ٩٦م فقد حصل تطور في طبيعة الاصلاحات النوعية التي اتخذها البنك في سياق التنفيذ المتدرج للاصلاحات حيث اقدم البنك على الاجراءات التالية:
- رفع فوائد الايداع التأشيرية إلى ٢٥- ٢٧%.
< إصدار اذون الخزانة لفترة استحقاق أطول (٩١) يوم ثم (١٨٢) يوماً ثم (٤٦٣) يوماً منذ عام ١٩٩٧م

- تحويل حساب المؤسسات الحكومية والعامة من البنوك التجارية إلى البنك المركزي منعاً للمضاربة بأموالها.

- الغاء سعر الصرف الرسمي، وتوحيد أسعار الصرف وتبني النظام القائم لاسعار الصرف وإتخاذ اجراءات لمعالجة ديون البنوك المتعثرة واصدار تعليمات لتصنيف القروض والمخصصات.

بعد نجاح السياسات النقدية في اداء دورها في السيطرة على التضخم اتخذ البنك المركزي اجراءات بتخفيض الفوائد التأشيرية على الايداع من ٢٧ %- ٢٢%- ٤١%- ١١% وحفظ متطلبات الاحتياط من ٢٥% إلى ٥١% الى ٠١% واعطاء فوائد مجزية على الاحتياط.

-أما في القطاع المالي فقد بدأت منذ نهاية العام ٩٦م عملية التباحث مع البنك الدولي لاصلاح هذا القطاع الذي بدء العمل به في يوليو ١٩٩٧م بتنفيذ الاتفاقية المبرمة حول مصفوفة نهائية متدرجة لاصلاح القطاع المالي ودعم هذا البرنامج بقروض تسهيل مقدمة من «IDA» بمبلغ (٨٠) مليون دولار مدتها اربعون عاما لاتحمل فوائد مع فترة سماح عشر سنوات.

ويشمل هذا البرنامج:

١- اصلاحات قانونية (قانون البنوك، قانون البنك المركزي قانون التأجير التمويلي.... الخ).
٢- اصلاح في البنوك (كفاية رأس المال- الرقابة الداخلية مخاطر الائتمان).
٣- اصلاح البنك المركزي (التأهيل والتدريب، تعزيز دوره الرقابي على البنوك تفعيل الرقابة المصرفية إلى جانب التوظيف والمرتبات).
٤- تنفيذ معايير جديدة في البنوك.
٥- تخفيف القيود على المصارف «السماح بالاقراض بالعملات الاجنبية».

٦- وضع الحلول لمديونية المؤسسات العامة.
٧- معالجة مشاكل بنوك القطاع العام والمتخصصة.
جملة الاصلاحات النقدية والمالية التي تم تنفيذها خلال الفترة من ٥٩-٧٩ حققت نتائج غير متوقعة في اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ليتواءم مع نظام السوق في تحريك عملية النمو وزيادة دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وأنعكست ايجابياً على التطور النوعي الشامل للنظام المصرفي وتوسع هيكل الجهاز المصرفي ليصل مع حلول العام ٧٩٩١م الى ٥١ مصرفاً بفروعها التي بلغت ٦٤١ فرعاً وبمجموع رؤوس أموال مدفوعة بلغت «٦٠.٧٩٨.٥» ملايين ريال كما ارتفعت مجموع ميزانية البنوك خلال العام ٠٩-٦٩ على النحو التالي:
البنك المركز من «٨٧٣.١٨/٤» مليون ريال عام ٠٩٩١م الى «٥١٨.٢٦٣/٩» مليون ريال عام ٦٩٩١م.

- ميزانية البنوك التجارية الموحدة من «٧٧٣.٧٤/٩» الى «٢٥٢.٩٧١» مليون ريال.

- ميزانية البنوك المتخصصة من «٧٦٤.١/٤» الى «٦/٠٠٦/٨» مليون ريال
المجموع الكلي للميزانيات ارتفع من «٣٣٢.٠٣١/٧» الى «٨٦٦.٥٤٨/٧» مليون ريال وفي نهاية العام ٨٩٩١م بلغ التوسع في الجهاز المصرفي ليصل ٧١ مصرفاً منها ٠١ مصارف تجارية و٣ مصارف متخصصة و٣ مصارف أسلامية الى جانب البنك المركزي اليمني.

وبشكل عام ممكن ايجاز اهم النتائج المحققة عن عملية الاصلاح المالي حتى نهاية العام ٦٧م في التالي:

- تقليص العجز في الموازنة العامة ليصل نهاية ٩٧ إلى ١% من الناتج المحلي الاجمالي ثم تحويله عن طريق اذون الخزانة.

- وصل التضخم إلى ٦% حينما وصل العرض النقدي الى ١١%.
- زيادة الائتمان في القطاع الخاص بنسة ٥٤% وفائض في ميزان المدفوعات بلغ ٢،٦% من الناتج المحلي الاجمالي، فيماوصل العرض النقدي إلى ١١%.

- ثبات كبير في صرف الريال وارتفاع الاصول الخارجية لتغطي مدة خمسة اشهر فيما ارتفعت الودائع لدى البنوك التجارية لتصل إلى حوالي ١٥٠ مليار ريال نهاية ٩٧م.

- هبوط نسبة القروض الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي من ١٨٤% سنة ٩٥م إلى حوالي ٦٩% عام ٩٧م.

منذ العام ٩٨م دخلت الإصلاحات المالية والنقدية مرحلة نوعية جديدة وحث البنك المركزي على الاستمرار في مواصلة نجاحاته في مجال السياسات النقدية ولعب دوراً متعاظماً في ادارة الاقتصاد الوطني في ضوء المتغيرات الاقتصادية العالمية ونظام العولمة والتجارة الحرة وحتمية التعاطي معها ومجاراتها من خلال إدخال المزيد من الإصلاحات والتطورات المعاصرة على النظام المصرفي في اليمن لتحسين ادائه ليواكب عملية اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني واعتماده على نظام

السوق الخاص في قيادة وتحريك عملية النمو الاقتصادي وتميزت الاصلاحات في هذه المرحلة في كونها جاءت مبنية على قاعدة النجاحات السابقة ومعرفة مدى قصورها واخطائها السابقة كما أنها تميزت بالترابط الشامل لمختلف القطاعات الاقتصادية والقطاع المصرفي وقطاع التجارة والنظام الضريبي والادارة النقدية والمالية، وحل مسألة المديونية التجارية والحكومية، الداخلية والخارجية.
في هذه المرحلة من الاصلاحات تعاظم دور البنك المركزي في ضبط ايقاع الاصلاحات الاقتصادية وتوجيهها عبر خلق آلية جديدة فاعلة بين السياستين المالية والنقدية بحيث يتفاعلان معاً في مختلف المجالات للوصول إلى أهداف مشتركة ونجح البنك في إدارة السياسة النقدية بوضع مؤشرات تخطيطية لنمو العرض النقدي والكتلة النقدية وحجم الاحتياطات الخارجية المستهدفة، والأهم من ذلك رصد متابعة الاداء الفعلي عبر تتبع مستمر لمؤشرات الاسعار والتطورات اليومية لاسعار الصرف في السوق، والموجودات الخارجية والمتابعة الشهرية لوضع الحساب الجاري وموقف الميزان المالي للحكومة اضافة الى متابعة معدل سعر الفائدة على اذون الخزانة وغيرها من المؤشرات.

- لقد نجح البنك المركزي وبكل المقاييس من تحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على سعر صرف مقبول للريال وتحرير التعامل بالنقد الأجنبي في البيع والشراء والتحويلات داخلياً وخارجياً وفي التنمية المتواصلة للموارد من النقد الاجنبي وبناء احتياطات خارجية تعزز من مركز اليمن في الاسواق الدولية العالمية.

مؤشرات الاداء والانجاز

الاداء الناجح للبنك المركزي في ضبط ايقاع وادارة السياسة المالية والنقدية خلال الفترة ٩٨-٢٠٠٣م فتح آفاقاً واسعة للاقتصاد الوطني للعودة الى مواصلة الاستقرار والنمو الاقتصادي الموجب وتجاوز مرحلة الضعف والنمو السالب التي مرت في الاقتصاد اليمني خلال السنوات المنصرمة لينقل الى طريق النمو الايجابي وتؤكد ذلك الحقائق والارقام التالية:
بلغ معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الاعوام ٩٩- ٢٠٠٠-٢٠٠١م على النحو التالي ٢,٧%-٢,٤%-٤% على التوالي.

تراجع معدل التضخم حتى وصل خلال السنوات ٩٩- ٢٠٠٠-٢٠٠١م إلى حوالى ٨%-١١،٩%-١١،١% على التوالي.

العجز في الميزانية العامة للدولة: هبوط من ٦،٧% من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٨ ليصل إلى ١.٢% عام ٩٩م ويتحول الى فائض خلال الاعوام ٢٠٠٠-٢٠٠١م وخلال هذين العامين حقق التحويل الكلي للموازنة العامة للدولة فائضاً كبيراً.

- ميزان المدفوعات: تحول من حالة العجز الدائم التي كان آخرها في العام ٩٨م التي وصل فيها العجز إلى حوالى ٤٦٣و١ مليون دولار هذا العجز تحول إلى فائض بلغ ٣١٦.٨ مليون دولار، ١٤٠٨ ملايين دولار، ٦٦٩ مليون دولار خلال السنوات ٩٩- ٢٠٠٠ و٢٠٠٢م على التوالي:

الميزان التجاري: حقق خلال السنوات الثلاث ٩٩- ٢٠٠١ فائضاً وبلغ ٢٥و٧-١٦٠٩-٦٦٩ مليون دولار على التوالي:

الاحتياطات الخارجية في البنك المركزي وصلت في نهاية العام ٢٠٠٢ إلى ٤٠٠٠ مليون دولار لتغطي واردات البلاد لحوالى ٧ أشهر وانخفض نمو السيولة المحلية من ٣٥% عام ١٩٩٤ إلى ٢٥% عام ٢٠٠٠م وإلى حوالي ١٩% عام ٢٠٠١م كما انخفضت المستحقات الصافية على الحكومة بحوالي ١٩٤ مليار ريال أو ما نسبته ١٤٤% عام ٢٠٠٠م وإلى حوالي ٤٢ مليار وما نسبته ٦٠% عام٢٠٠١م.
الدين الخارجي: انخفاض الدين العام الخارجي من حوالي ١١ مليار دولار وما نسبته ٦٠٢ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٥م إلى حوالي ٤٨٦٩,٩ مليون دولار وما نسبته ٥٥% من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠١م.

تطوير القطاع المصرفي.

أحد الأهداف الاستراتيجية للبنك المركزي من عملية الاصلاح المالي والنقدي تمثل في بناء جهاز مصرفي يمني كفؤ وفعال قادر على خدمة الاقتصاد الوطني، ويواكب التطورات العالمية في الصناعة المصرفية عربياً ودولياً. وقد عمل في هذا السياق على مواجهة أوجه القصور في أداء المصارف المحلية وتطوير وتحديث التشريعات القانونية المنظمة لعملها، واستحداث آليات ووسائل عملية ورقابية وتنظيمية جديدة تلبي متطلبات العمل المصرفي الحديث ويؤهله للمنافسة الناجحة.

وتجلى الدور لمحور البنك المركزي في هذا السياق في دراسة وتحليل وأقع ومشاكل ومعوقات العمل المصرفي وبيئته الوطنية والتجارة المصرفية الناجحة في الدول الأخرى، ومن ثم اتخاذ الاجراءات العملية لتحسين بيئة العمل المصرفي الناجح، وتقوية المراكز المالية للبنوك وتعزيز قواعدها الرأسمالية، وتذليل كافة الصعوبات والمعوقات التي تحول دون قيام البنوك بدورها في التنمية، وتهيئة البيئة القانونية والتشريعية الملائمة كما اضطلع البنك المركزي بدوره الريادي في قيادة النشاط المصرفي من خلال رسم وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية وتعزيز دوره الرقابي والاشراف على البنوك والمؤسسات المالية، والارتقاء بمهامه من الرقابة إلى الرقابة المحاسبية، ومراجعة المراكز المالية للبنوك والحكم على كفاءة الإدارة وتقييم الاداء الشامل للبنوك وتحديد مدى سلامة البنوك وتقييدها بالسياسات الاقتصادية والقوانين الصادرة عن البنك المركزي ومدى تجاوبها مع متطلبات التنمية الاقتصادية.

إلى جانب قانون البنوك الصادر في ديسمبر ١٩٩٨م وقانون البنك المركزي الصادر في العام ٢٠٠٠م وما تعزز من الأحكام لتنظيم العمل المصرفي فقد اصدر البنك المركزي جملة من التشريعات الجديدة المواكبة للمتغيرات والمستجدات في العمل المصرفي والتي تسد أوجه القصور والفجوات في التشريعات السابقة وتعزيز أوضاع البنوك وتقوية قواعدها الرأسمالية، من ضمن هذه الإجراءات إلزام البنوك برفع رؤوس أموالها حتى وصل الحد الأدنى المطلوب لرأس المال المدفوع لأي بنك يعمل في البلاد إلى ٥ مليارات ومائتين وخمسين مليون ريال.
أما بالنسبة للبنوك الجديدة فانه لايقل رأسمالها عن ٢ مليار ريال عند الافتتاح والزام البنوك بتطبيق معايير الملاءة المصرفية وربط كفابة رأس المال بالمخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك كما أصدر البنك المركزي تعليمات لتحديد ضوابط الائتمان الممنوح لأعضاء محليي إدارة البنوك، والحد الأعلى لإقراض الشخص الواحد، إلى جانب تعليماته في تحديد ضوابط المخاطر الناجمة عن التركيزات الائتمانية وتنفيذ المعايير التعويضية والنسب الإحترازية المعمول بها دولياً.

- أصدر البنك المركزي قواعد إرشادية تساعد البنوك على وضع سياسات وقواعد الرقابة الداخلية وكذا قواعد إرشادية لفتح البنوك والفروع الجديدة. لما أصدر البنك المركزي تعليمات تلزم البنوك العاملة في اليمن بتحقيق درجة من التوازن في حيازتها للعملات الأجنبية بحيث وضع هامشاً للتذبذب في درجة التوازن لا تزيد عن ١٥% من رأس مال كل بنك واحتياطاته بالنسبة لكل عملة على حدة ونسبة ٢٥% لإجمالي العملات الأجنبية.

مؤشرات تبعث على التفاؤل

لقد شكلت كل هذه الإجراءات أرضية ملائمة للنمو الاقتصادي والاستثماري وواقعاً لمزيد من الإصلاحات الناجحة ذات البعد الأقل ضرراً أما لمواطن النسيج الاجتماعي، جميعها عوامل تسهم في استقطاب المزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية الناجحة.

كما عملت هذه الإجراءات على زيادة إسهامات القطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية المحلية وترشيد الائتمان المصرفي حيث سجل الائتمان الموجه للقطاع الخاص معدلات نمو متزايدة بلغت في نهاية العام ٢٠٠٠، ٢١% وارتفعت إلى ٢٦% عام ٢٠٠١م كما ارتفعت الودائع لدى القطاع المصرفي من حوالي ٥٠ مليار ريال عام ١٩٩٥م الى حوالى٥٤٣ مليار ريال حالياً، كما ارتفع إجمالي رؤوس أموال البنوك التجارية من الاحتياطات خلال نفس الفترة من ٣ مليارات ريال إلى ٢٦ مليار ريال وفي الوقت نفسه ارتفعت نسبة كفاية رأس المال من أقل ١% عام ٩٧ إلى حوالي ١٣% حالياً.

كما ارتفعت التسهيلات المقدمة الممنوحة للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية من ١٣ ملياراً وما نسبته ٢٠ % عام ٢٠٠٠ إلى ١٩،٦ مليار وما نسبته ٢٥،٨% في ديسمبر عام ٢٠٠١م.
مالياً يعمل في البلد حوالي (٨١) بنكاً منها ٥ بنوك حكومية تجارية متخصصة هي:

البنك المركزي تأسس ١٩٦٢/٧/٢٧م.
البنك اليمني للإنشاء والتعمير تأسس عام ١٩٦٢/١٠/٢٨م.
البنك الأهلي اليمني تأسس عام ١٩٦٩..
بنك التسليف والإسكان تأسس عام ١٩٧٧م.
بنك التسليف التعاوني الزراعي تأسس عام ١٩٨٢م.
فيما بلغ عدد البنوك التجارية اليمنية العاملة في اليمن ٩ بنوك هي:
بنك اليمن والكويت تأس عام٧٧/٩/٢٢م.
بنك اليمن الدولي تأسس عام يناير ٧٩م.
البنك ا لتجاري اليمني تأسس عام ١٩٩٣/٢/٤م.
البنك الوطني تأسس عام ١٩٩٨م.
بنك اليمن والخليج تأسس عام ٢٠٠٠/١١/١٥م.
البنك العربي تأسس عام ١٩٦٣م.
كريدت اكريكول اندوسسويس بنك تأسس عام ١٩٧٥م.
بونايتد بنك ليمتد
أما البنوك الإسلامية العامة في اليمن فقد بلغت حتى الآن ٤ بنوك هي:
البنك الإسلامي اليمني تأسس عام ٤/٢٤/ ١٩٩٥م.

بنك التضامن الإسلامي الدولي تأسس عام ١٩٩٦/٧/٢٠م.
بنك سبأ الإسلامي تأسس عام ٣/٤/ ١٩٩٧م.مصرف اليمن البحرين الشامل تأسس عام ٢٠٠٢/٢/١٧م.
ان ماوصل اليه النظام المصرفي اليمني من تطور هو احد ثمار نجاحات السياسة الاصلاحية التي انطلقت في مارس ٥٩٩١م دليل صواب الرؤية والنهج العملي الذي أختطاه البنك المركزي اليمني في زيادة السياسة المالية، والنقدية للبلد ومجمل هذه النجاحات سوف تفتح أمامنا آفاقاً رحبة لمواصلة سياسة الاصلاحات والتطوير والتجديد بوسائل وأساليب ابداعية خلاقة تتواءم واشتراطات التطور العالمي في هذا المجال والمهام الاقتصادية الوطنية وبمفاهيم نوعية متحررة من الجمود وتكون قادرة على مجارات تحديات ومخاطر الحاضر والمستقبل.
صحيح أن اليمن قطعت أشواطاً طويلة في البناء الاقتصادي وفي إرساء منظومة مالية ومصرفية فاعلة ومتطورة ولكن الواقع وتحدياته يفرض علينا مهام وواجبات عملية أشمل وأشد خطورة من تلك التي تجاوزناها خلال السنوات المنصرمة من عهد الوحدة.
وفي مقدمة هذه المهام والواجبات تأتي قضية تقليص الاعتماد على النفط الذي يمثل ٧٠% من اجمالي الايرادات الوطنية، وتتوقع العديد من المصادر بمافيها البنك الدولي بتقلص ايرادات اليمن النفطية والغازية من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنتين ٢٠٠٤،٢٠٠٥م نتيجة تدني الانتاج المحلي الاجمالي والهبوط المتوقع لاسعاره، وهذا يحتم علينا اتخاذ المعالجات الحاسمة والسريعة لتنمية حجم الايرادات غير النفطية من خلال الاستمرار في الاصلاحات وتحرير أسعار المشتقات النفطية، وتحسين الاداء الضريبي بمافي ذلك الضرائب المباشرة والرسوم الجمركية من خلال مكافحة التهريب والتهرب الضريبي والاعفاءات الكثيرة التي لامبرر لها اقتصادياً، وتوجه الاصلاحات اللاحقة الى تطوير وتحديث منظومة مرتبات الخدمة المدنية التي تمثل ٨% من اجمالي الدخل القومي وتحسينها وزيادة فاعليتها وفي مجال الاصلاحات القادمة في المجال الاقتصادي والمصرفي يستمر البنك في ابتكار الوسائل والآليات الحديثة للارتقاء بدوره وواجباته في المشاركة المباشرة بقيادة هذه الاصلاحات وضبط ايقاعها من خلال ادوات غير مباشرة كمعدل الاحتياطي، وعمليات السوق المفتوح والتدخل في سوق الصرف والاستمرار في امتصاص السيولة من السوق ووضع رؤية للاستفادة من السيولة الكبيرة لدى البنوك التجارية التي تنامت مؤخراً..
وبناء على ضوء النجاحات السابقة والخبرات المتراكمة سوف يواصل البنك المركزي تنفيذ خططه والاستمرار باصلاح القطاع المالي وتعزيز الموقف المالي للبنوك التجارية المحلية ومزيد من الرقابة الفاعلة للمعايير التي تضمن سياسة اقراضية ناجحة وتخفيض نسبة الاقراض لكبار المساهمين في ملكية هذه البنوك والحد من أية تسهيلات اقراضية للمغتربين عن السداد ورفع فاعلية المحاكم التجارية وتشريعات عملها كجزء من اصلاح النظام المصرفي وسيشهد المستقبل المزيد من الاجراءات التي تعزز من الرقابة المصرفية والسلامة المالية للبنوك ومعالجة الديون المتعثرة، وتوجيه الادخارات المالية للتوسع في المشاريع التنموية.
وتتمثل أحد المهام العملية للبنك المركزي في خلق المزيد من المواءمة بين السياستين النقدية والمالية وخطط التنمية الاقتصادية وبما يضمن توسيع الانفاق في البناء التنموي الذي شكل في العام ٢٠٠٢م حوالى ٩% من الدخل القومي، والعمل على تقليص الانفاقات الجارية وعدم التوسع فيها وتوجيه الوفورات للانفاق على المشاريع التنموية لتعزيز النمو ومكافحة الفقر والبطالة وتحسين مستوى حياة المواطنين..

< المصادر

- ندوة خاصة بمجلس الشورى حول السياسة النقدية.
- دراسات متنوعة صادرة عن البنك المركزي.

المصدر : البنك المركزي اليمني